

Distr.
LIMITED

TD/B/52/L.6
14 October 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثانية والخمسون

جنيف، ٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

البند ٦ من جدول الأعمال

استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل بعد الدوحة، والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية

موجز الرئيس

١- نظر المجلس في البند ٦ من جدول الأعمال في جلسات عامة عقدت يومي ٦ و٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وأجرى المجلس استعراضاً متعمقاً لآخر التطورات في جولة الدوحة من منظور شواغل ومصالح البلدان النامية. وكانت المداولات غنية وبناءة أدلي خلالها بـ ٥١ بياناً. وألقى الكلمة الافتتاحية للأمين العام للأونكتاد مديرُ شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية الذي عرض أيضاً مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدها الأمانة (TD/B/52/8). وتلت ذلك كلمة المدير العام لمنظمة التجارة العالمية. ثم أدلي بتسعة وأربعين بياناً. وكانت مشاركة العديد من الدول الأعضاء في الأونكتاد، بما في ذلك على مستوى السفراء ورؤساء البعثات، شاهداً على الاهتمام ببرنامج عمل الدوحة وبالتزام الجميع ببناء توافق الآراء في الأونكتاد.

٢- وأعرب معظم المشاركين عن تقديرهم لمذكرة المعلومات الأساسية التي أعدها الأمانة من حيث توفيرها تحليلاً شاملاً ومتوازناً للمسائل التي تهم البلدان النامية في المفاوضات التجارية لفترة ما بعد الدوحة منذ القرار الإطاري الذي اتخذته منظمة التجارة العالمية في تموز/يوليه ٢٠٠٤ (حزمة تموز/يوليه). وتتضمن المذكرة مقترحات سياسية لوضعي السياسات والمفاوضين التجاريين، ولا سيما في المجالات التي تتطلب توافقاً في الآراء لتحقيق وعد الدوحة الإنمائي.

٣- واتفق بوجه عام على أن مناقشات ما بعد الدوحة كانت هامة ومناسبة بوجه خاص، نظراً لتسارع وتيرة المفاوضات استعداداً للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في هونغ كونغ بالصين. وتتيح هذه المناقشات فرصة لتقييم مفاوضات الدوحة من منظور إنمائي. ويساعد المجلس من خلال تبادل الآراء والأفكار

تبادلاً صريحاً في سياق غير تفاوضي على إيجاد مناخ من التفاهم وحسن النية بين البلدان ويساهم في بناء الثقة وتوافق الآراء بشأن المسائل الرئيسية التي تهم البلدان النامية وبشأن البعد الإنمائي. ويتفق هذا مع ما يضطلع به الأونكتاد من دور فريد باعتباره جهة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة لمعالجة مسائل التجارة والتنمية معالجة متكاملة.

٤ - وأجمع المشاركون على إعادة تأكيد الالتزام المقطوع في إعلان الألفية بنظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح ومنظم بقواعد وغير تمييزي وقابل للتنبؤ به وعادل يدعم النمو الاقتصادي والتنمية والتخفيف من وطأة الفقر. ولوحظ أيضاً أن التجارة العالمية بمعناها المكرس في توافق آراء ساو باولو ليست غاية في ذاتها بل وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، بما في ذلك الحد من الفقر. ولذلك ينبغي أن يكون التقدم المحرز في النظام التجاري المتعدد الأطراف مرتبطاً ارتباطاً لا ينفصم بالتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، كما أكد على ذلك مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وفي هذا الصدد، شددت عدة بلدان على أن التنمية الاقتصادية تتطلب المرونة في تحرير التجارة، والتجديد المؤسسي، والاستثمار في الموارد البشرية والهياكل الأساسية الإنمائية المنحى، وتوفير الخدمات الأساسية للجميع، والقدرة التنافسية على جانب العرض لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها الإنمائية بوتيرة تساير مستويات تنميتها.

٥ - وأشير إلى مؤتمر القمة العالمي، ومؤتمر القمة الثاني للجنوب، ومؤتمر وزراء التجارة الثالث للاتحاد الأفريقي، والاجتماع الرابع لوزراء التجارة في أقل البلدان نمواً، والاجتماع الوزاري العربي، وهي اجتماعات وضعت برامج مشتركة لأعضائها تمهيداً للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، كما أشير إلى مؤتمر قمة مجموعة الثماني. وتم التشديد على ضرورة وضع المفاوضات التجارية في سياق أوسع هو سياق الرؤية المشتركة للتنمية وسياسة تجارية دولية تقوم على الأهداف الإنمائية للألفية وتركز في جملة أمور على تخفيض معدل الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وأشير إلى أهمية الالتزام الإيجابي لجميع الأعضاء بالنظام التجاري المتعدد الأطراف. وأبرزت مسؤولية الجميع عن المساهمة في تحقيق نتيجة ناجحة تركز على التنمية لبرنامج عمل الدوحة وفي تدعيم النظام التجاري المتعدد الأطراف، لأن الطريق المتعدد الأطراف يوفر الحل الأفضل لتحرير التجارة وتعزيزها.

٦ - واتفق المشاركون على أن البعد الإنمائي موضوع أساسي حاسم ويجب أن يبقى كذلك في مجمل مفاوضات الدوحة وعنصر رئيسي في كل مجال تفاوضي، وينبغي لجميع البلدان أن تبذل ما في وسعها لضمان التوصل إلى نتيجة إنمائية المنحى. ويعقد المشاركون أيضاً أهمية كبرى على المعالجة الفعالة لمسألة المعاملة الخاصة والتفاضلية باعتبارها مسألة عامة وعلى معالجتها في مجالات محددة من المفاوضات. وسلطت بلدان كثيرة الضوء على أهمية المساعدة التقنية وبناء القدرات لتمكين البلدان النامية من المشاركة الفعالة في المفاوضات والاستفادة من المحصلة الناجحة لجولة الدوحة.

ألف - مفاوضات ما بعد حزمة قموز/يوليه والطريق إلى هونغ كونغ

٧ - دخل برنامج عمل الدوحة مرحلة حاسمة. وأكد مشاركون كثيرون اقتناعهم بإمكانية التوصل إلى الاتفاق اللازم لإنهاء مفاوضات جدول أعمال الدوحة بنجاح قبل نهاية عام ٢٠٠٦، مؤكدين في الوقت نفسه أن ذلك يتطلب بذل جهود مكثفة وإحراز تقدم ملموس في الأسابيع القادمة. ولاحظ بعض المشاركين نقص التقدم بوجه

خاص في جدول الأعمال الهجومي للبلدان النامية ولذلك لن يكون المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في هونغ كونغ بالصين في الفترة من ١٣ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ مجرد مرحلة أخرى من مراحل التفاوض بل أفضل فرصة للانتقال بالجولة إلى خاتمة ناجحة بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. وتم التشديد على الأهمية الحاسمة لبلوغ اتفاق بشأن المسائل والتفاصيل الموضوعية الرئيسية في جنيف قبل المؤتمر الوزاري السادس. وأكد الكثيرون على ضرورة أن يوفر الشركاء الرئيسيون من البلدان المتقدمة القيادة والالتزام للخروج من المأزق فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية. وحذر البعض من الروابط السلبية بين مختلف مسائل التفاوض ودعوا الأعضاء إلى البحث عن حلول وسيطة وتوفيقية. وتم التشديد على أهمية اتسام عملية المفاوضات بالشمول والشفافية. وفي هذا السياق، أعرب بعض المشاركين عن قلقهم إزاء دور الاجتماعات الوزارية المصغرة واجتماعات المجموعات الصغيرة التي لا تحضرها معظم البلدان النامية.

٨- *البعد الإنمائي:* رئي أن التركيز الرئيسي يجب أن ينصب على تحقيق القيمة الإنمائية القصوى لكل قطاع من قطاعات التفاوض وللجولة إجمالاً. وشددت وفود عديدة على أهمية توفير أوجه المرونة للبلدان النامية. ومن المهم أن تراعي المفاوضات شواغل البلدان النامية مراعاة وافية وأن تحرز نتائج لها أكبر الأثر في مجال القضاء على الفقر. ودعا بعض المشاركين إلى وضع مجموعة تدابير إنمائية قابلة للتحقيق تشمل ما يلي: (أ) تحسين الوصول إلى الأسواق للمنتجات أو الخدمات ذات الأهمية التصديرية لهم، وبخاصة المنتجات الزراعية والمصنوعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة والأسلوب ٤ لتوريد الخدمات؛ (ب) الإلغاء الفوري للدعم المشوّه للتجارة المقدم لمنتجي القطن في البلدان المتقدمة؛ (ج) إلغاء إعانات التصدير بحلول موعد نهائي معقول ومناسب؛ (د) زيادة الاهتمام بتوفير حيز للسياسات التي تتناسب مع احتياجات البلدان النامية المحددة في مجال التجارة والتنمية؛ (هـ) تفعيل المعاملة الخاصة والتفاضلية في جميع مجالات التفاوض؛ (و) إتاحة الوصول الموحد إلى الأسواق معفاً من الرسوم والخصص لجميع صادرات أقل البلدان نمواً؛ (ز) إزالة الحواجز غير التعريفية المشوّهة للتجارة والحواجز التي تحول دون دخول الأسواق. وأعرب عن رأي مفاده أن أكبر الفوائد الإنمائية المحتملة سيتم تحقيقها بإتاحة الوصول إلى الأسواق الجديدة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية للمنتجات والخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية. وأعرب عن رأي آخر مفاده أنه لا بد من إيجاد التوازن الصحيح بين الفوائد وأوجه المرونة من أجل تحقيق الإمكانيات الإنمائية للجولة.

٩- وأعرب عدد كبير من المشاركين عن رأي مفاده أن العمل المقرر بشأن استعراض أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية يجب المضي به قدماً بغية تعزيز هذه الأحكام وجعلها أكثر دقة وفعالية وأيسر تطبيقاً. ويجب البت في مقترحات المعاملة الخاصة والتفاضلية ذات القيمة الجوهرية، ولا سيما المقترحات الخمسة المتصلة بأقل البلدان نمواً، بإظهار الإرادة السياسية. ويجب أيضاً تنشيط المفاوضات المتعلقة بمسائل التنفيذ. وفيما يتعلق بمسألة التمييز، رأى بعض المشاركين أنه لا ينبغي تطبيق التمييز بين البلدان النامية. ورأى آخرون أن على الأعضاء أن يعترفوا بالحقيقة الاقتصادية المتمثلة في أن البلدان النامية ليست متماثلة.

١٠- ودعا مشاركون كثيرون إلى معالجة مسألة تآكل الأفضليات داخل سياق منظمة التجارة العالمية وخارجه. ورغم عدم وجود حل سهل لهذه المسألة، فإنه توجد عدة نهج ممكنة مثل توسيع نطاق مخططات الأفضليات القائمة

وتعميقها وزيادة استخدامها، واعتماد قواعد منشأ بسيطة ومرنة وواقعية تتناسب مع السمات الصناعية للبلدان المستفيدة، مع ضمان التقدم في التحرير المتعدد الأطراف.

١١ - وأفيد أن من المهم إحراز تقدم في برنامج العمل المتعلق بالاقتصادات الصغيرة، لأن البلدان المعنية تواجه تحديات خاصة في الاستفادة من التجارة العالمية.

١٢ - ولا تزال مسائل السلع الأساسية مهمة جداً في سياق تخفيف وطأة الفقر في عدد من البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية جنوب الصحراء والبلدان المتدنية الدخل.

١٣ - التكيف والمعونة من أجل التجارة: من أجل تحقيق الفوائد المتوقعة من فتح الأسواق، لا بد من وضع جدول أعمال للتعاون الإنمائي يُضاف إلى جدول أعمال الدوحة ويكون موافقاً للتجارة. واقترح أن تتجاوز مبادرات المعونة من أجل التجارة مسائل الامتثال وأن تمكن المفاوضات التجارية من التعمق في بناء القدرات وإدامتها. وينبغي أن تشمل هذه المعونة تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، لمعالجة المعوقات على جانب العرض، وضعف القدرة التنافسية ونواقص الهياكل الأساسية؛ وإتاحة أموال خاصة للقروض والمشاريع البالغة الصغر بغية تنويع الإنتاج في أقل البلدان نمواً؛ وتوفير مساعدة للتكيف مع مرحلة ما بعد اتفاق المنسوجات والملبوسات؛ والتصدي للجوانب الإنمائية لمسألة القطن؛ وحل المشاكل التجارية العملية الناشئة عن التحرير والتنفيذ وغيرها من الصدمات ذات الصلة؛ والمساعدة على إيجاد فرص العمل. واقترح إدراج مرفق تمويلي مناسب منذ البداية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأشار إلى إقرار مبادرة المعونة من أجل التجارة في الاجتماع الأخير للجنة التنمية التابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ووجه عدة أعضاء الانتباه إلى ضرورة التماس وسائل وموارد أساسية وإضافية لمبادرة المعونة من أجل التجارة. وينبغي أن يؤدي الأونكتاد دوراً هاماً في مجال المعونة من أجل التجارة.

١٤ - الزراعة: اتفق المشاركون على أن الزراعة مجال رئيسي من مجالات مفاوضات الدوحة وأنه من الضروري التوصل إلى نتيجة مجدية. ورئي أن النظر في أرقام ملموسة سيساعد على إحراز تقدم في المفاوضات. وتوجد حاجة إلى تحسين الوصول إلى الأسواق للمنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية عن طريق اعتماد صيغة مناسبة لخفض التعريفات. ويجب ضمان تخفيض الدعم الداخلي المشوّه للتجارة تخفيضاً كبيراً مع مراعاة الأمن الغذائي وأسباب الرزق والتنمية الريفية. ويجب إلغاء إعانات التصدير بحلول موعد نهائي معقول وينبغي وضع ضوابط بشأن الالتزامات الموازية في مجال المعونة الغذائية وقروض التصدير والمؤسسات التجارية الحكومية. وتم التأكيد أيضاً على أهمية مراعاة شواغل البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية وأقل البلدان نمواً. ويجب أن تشكل المعاملة الخاصة والتفاضلية الفعالة والمجدية في مجالات مثل المنتجات الخاصة وآلية الضمانات الخاصة جزءاً لا يتجزأ من الأركان الثلاثة.

١٥ - القطن: أُشير إلى إحراز بعض التقدم على المسار الإنمائي من خلال المساعدة الإنمائية. إلا أن بعض البلدان رأت وجود حاجة قوية إلى إحراز تقدم كبير في المفاوضات في المسار التجاري على نحوٍ يشمل جميع السياسات المشوّهة للتجارة.

١٦ - الوصول إلى أسواق المنتجات غير الزراعية: اعترف بأن لجميع البلدان مصلحةً إيجابية في التماس خفض الذرى التعريفية وتصاعد التعريفات، وكذلك خفض الحواجز غير التعريفية. ولا يزال أحد التحديات الرئيسية يتمثل في إيجاد صيغة فعالة وشفافة ومنصفة تتضمن معاملةً خاصة وتفاضلية مناسبة وعدم اشتراط مبدأ المعاملة بالمثل الكاملة. وذكر أن من بين المسائل الرئيسية الأخرى معالجة التعريفات غير الموحدة وتوفير المرونة للبلدان النامية. وذكر عددٌ من الأعضاء أنه لا بد من توفير حيزٍ للسياسات المناسبة لدرء البطالة وتراجع التصنيع، والتصدي لفقدان الإيرادات وتشجيع الصناعات الناشئة. وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، شدد عددٌ كبيرٌ من المشاركين على أهمية توفير وصول موحد إلى الأسواق معفي من الرسوم والحصص لجميع صادراهم، مع تطبيق قواعد منشأ مبسطة وواقعية ومُكيّفة مع قدراتهم الصناعية وإلغاء الحواجز غير التعريفية الأخرى. وفيما يخص العنصر القطاعي، سلّطت بعض البلدان الضوء على ضمان الطابع الطوعي للمشاركة. وذكر أن التصدي للتعريفات والذرى التعريفية العالية التي تفرضها البلدان المتقدمة على منتجاتٍ رئيسية ذات أهمية تصديرية للبلدان النامية، ولا سيما المنسوجات والملبوسات، مسألةٌ مهمة للبلدان غير المشمولة بمخططات الأفضليات. وأعرب عن القلق أيضاً لاحتمال الاستعاضة عن حصص المنسوجات بتدابير مناهضة للإغراق وتدابير أخرى من فئة الحواجز غير التعريفية. وشدد بعض المشاركين على أن تحقيق نتيجة مواتية للتنمية في مسألة الوصول إلى الأسواق غير الزراعية يتطلب من البلدان النامية نفسها أن تقبل بمستوى مناسب من التزامات الوصول إلى الأسواق.

١٧ - الخدمات: تشكل الخدمات مجال نمو جديداً للبلدان النامية. وأفيد أنه لا بد من إدخال تحسينات كبيرة في مجال الوصول إلى الأسواق في الأساليب والقطاعات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية مثل السياحة، والخدمات التجارية والمهنية، وخدمات البناء. ووجّه بعض الأعضاء الانتباه إلى ضرورة تصحيح أوجه التباين الناشئة عن حولة أوروغواي من خلال التوصل إلى التزامات مجددة تجارياً في أسلوب التوريد ٤. وأعرب عن رأي مفاده أن أسلوب التوريد ١ أساسي في زيادة فرص التجارة من خلال التعاقد الخارجي. ولئن قُدمت مؤخراً مقترحات لاعتماد نهجٍ تكميلي بتحديد "خطوط أساس" للمفاوضات من أجل تعميق التزامات البلدان، أعرب العديد من البلدان النامية عن قلقه من أن يسير هذا النهج عكس منطق وروح الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والمبادئ التوجيهية للتفاوض، على نحو يؤدي إلى فقدان جانب أساسي من أوجه المرونة المكتسبة في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وتم التأكيد على أن الأحكام الإنمائية في المادتين الرابعة والتاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، والمبادئ التوجيهية والطرائق الخاصة بأقل البلدان نمواً ينبغي أن تظل

المعيار الأساسي للمفاوضات. ولا بد أيضاً من إحراز تقدم بشأن القواعد والأنظمة الداخلية وتقييم التجارة في الخدمات.

١٨ - تيسير التجارة: أكد كثير من المشاركين ضرورة إجراء المفاوضات في توافق تام مع الطرائق. وتم التشديد على ضرورة ضمان التآزر والتعاقب بين مستويات الالتزام، والتكاليف، وتوافر الموارد، وإتاحة الموارد المالية والتقنية لدعم بناء القدرات في البلدان النامية. ولوحظ أن عدداً من المقترحات بشأن المسائل الرئيسية في مجال تيسير التجارة اشتركت في تقديمها بلدان متقدمة ونامية وأن هذا المجال يمكن أن يتمخض عن نتيجة تعود بالنفع على الجميع.

١٩ - القواعد: أوضح بعض الأعضاء أن المفاوضات بشأن القواعد دخلت الآن مرحلة مناقشة النصوص لتوضيح وتحسين اتفاقات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة. ورأت بعض البلدان النامية أن التحسين لا ينبغي أن يؤدي إلى زيادة التعقيد. واعتُبرت المفاوضات المتعلقة بقواعد الاتفاقات التجارية الإقليمية، بما في ذلك الشروط الخاصة بإدراج المعاملة الخاصة والتفاضلية، مفاوضات بالغة الأهمية لأن عدداً كبيراً من البلدان النامية يتفاوض حالياً على اتفاقات للتجارة الإقليمية مع بلدان متقدمة.

٢٠ - الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة: ذكر أنه لا بد من إيجاد حلٍ دائمٍ وسريعٍ ينطوي على تعديل الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لتضمينه القرار المتخذ في آب/أغسطس ٢٠٠٣ بشأن الاتفاق والصحة العامة وذلك بحلول موعد المؤتمر الوزاري السادس. ورأى البعض أيضاً ضرورة إيجاد علاقة تعاضد بين اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاق المذكور، بما في ذلك بشأن مسائل الكشف عن الموارد الجينية والموافقة المسبقة عن علم، والتقاسم المنصف للمنافع.

٢١ - الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: وجّهت عدة بلدان في طور الانضمام الانتباه إلى التحديات الخاصة التي تواجهها في سياق الانضمام مثل الالتزامات الكبيرة والباهظة في مجال الوصول إلى الأسواق وغيرها من الالتزامات التي يمكن أن تكون لها آثار في التنمية. وشددت هذه البلدان على ضرورة تماشي الالتزامات مع مستويات تنميتها. وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام ملموس لشواغل البلدان المنضمة حديثاً.

باء - الاتفاقات التجارية الإقليمية والتعاون التجاري فيما بين بلدان الجنوب

٢٢ - دعا بعض الأعضاء إلى تحقيق الانسجام بين الأهداف الإنمائية للبلدان النامية من جهة والأهداف المنشودة في المفاوضات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف من جهة أخرى. ومن المهم ضمان عدم المساس بمبادئ مثل المعاملة الخاصة والتفاضلية لدى تنفيذ المبادرات الأخرى. وذكر أن العمل السياسي الذي يضطلع به الأونكتاد في هذا المجال أداة مفيدة في ضمان الانسجام. وشدد أعضاء كثيرون على ضرورة تعزيز التعاون فيما بين

بلدان الجنوب لما يتيح من إمكانية زيادة التجارة زيادة كبيرةً بين البلدان النامية. وستؤدي المفاوضات الجارية في الأونكتاد في مجال النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية إلى دفع عجلة التجارة فيما بين بلدان الجنوب وكذلك تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف.

جيم - دور الأونكتاد ومجلس التجارة والتنمية

٢٣- اعترف بأن الأونكتاد يستطيع وينبغي أن يؤدي دوراً في إيصال مفاوضات الدوحة في الوقت المناسب إلى خاتمة تركز على التنمية. والأونكتاد بصفته جهة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة لمعالجة مسائل التجارة والتنمية وما يتصل بها من مسائل معالجة متكاملة له ولاية فريدة وشاملة لدعم المفاوضات التجارية الدولية من خلال أركان عمله الثلاثة. وتم التأكيد من جديد على أن لمداولات المجلس قيمة فريدة في توطيد التفاهم وتوافق الآراء بشأن مسائل المفاوضات التجارية الرئيسية التي تهم البلدان النامية. وأعرب عن التقدير لما يضطلع به الأونكتاد من أنشطة قيّمة في مجال التحليل والمساعدة التقنية وبناء القدرات في جميع المفاوضات التجارية. وذكر أن تقييمه المستمر لجولة الدوحة يشكل دليلاً مفيداً للمفاوضات وتقييماً إغنائياً للخيارات السياسية ذات الصلة. وحُدِّدت مجالات يمكن مواصلة العمل فيها هي تقييم المكاسب المحققة من الجولة، والوصول إلى الأسواق، والتكيف، والمعاملة الخاصة والتفاضلية، وتآكل الأفضليات، وقواعد المنشأ، والمعونة من أجل التجارة، والحواجز غير التعريفية، والانسجام بين الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والاتفاقات التجارية الإقليمية. وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم الدعم للبلدان النامية في صياغة مقترحات محددة بشأن المسائل المتصلة بالتنمية وبالمعاملة الخاصة والتفاضلية على أساس مستمر. وكان لأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني وبناء القدرات في المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية تأثيرٌ مطردٌ في البلدان النامية المستفيدة من حيث بناء القدرات البشرية والمؤسسية والتنظيمية والقدرات الخاصة بالسياسات التجارية. وأشار بوجه خاص إلى ما يقدمه الأونكتاد من دعم لاجتماعات الخبراء والوزراء من أقل البلدان نمواً والاتحاد الأفريقي والدول العربية تمهيداً للمؤتمر الوزاري السادس، وفي سياق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والتجارة في الخدمات، والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية. وأعرب عن التقدير لما يقدمه المانحون من مساهمات سخية في أنشطة الأونكتاد في مجال التجارة والمفاوضات التجارية، وشجّع المانحون على مواصلة هذا الدعم وزيادته.

٢٤- وأشار إلى تكامل أدوار الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وتم التشديد على استمرار تعاون الأونكتاد مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية المعنية، خاصةً لأن جزءاً من التحدي المتمثل في تحقيق البعد الإغنائي لبرنامج عمل الدوحة يقع خارج منظمة التجارة العالمية.
